Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كورونا على أسعار النفط.

The role of fiscal policy in addressing the public budget deficit in Algeria in light of the repercussions of the Corona pandemic on oil prices

هلال الزهرة Helal zohra

طالبة دكتوراه، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة محمد خيضر بسكرة-

PhD student, Mohamed Kheidar University - Biskra, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Laboratory of Economic and Management Sciences - Mohamed Kheidar University, Biskra -.

zohra.helal@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 10 – 05 - 2024 **تاريخ القبول : 21 – 06 - 2024**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير جائحة كورونا على الموازنة العامة في الجزائر و كذا معرفة آلية السياسة المالية المتبعة للتعامل مع وضع اقتصادي تطلب زيادة في الانفاق في ظل ظرف اتسم بتراجع في الإيرادات. و قد توصلت هذه الدراسة الى أن الاجراءات المتخذة في اطار السياسة المالية في الجزائر للتعامل مع الأزمة كان لها تأثير سلبي على الموازنة العامة اذ تراجعت الإيرادات العامة في ظل قرارات الحكومة المرتبطة بالإعفاء الضريبي وتأجيل تحصيل الضرائب التي تزامنت مع انخفاض الإيرادات النفطية جراء تهاوي أسعار النفط في ظل تداعيات أزمة كوفيد 19، في ظل زيادة النفقات العامة لاحتواء الأزمة مما نتج عنه عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة وازداد بذلك عجز الموازنة العامة للجزائر.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا (كوفيد19)، السياسة المالية، عجز الموازنة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to know the impact of the Corona pandemic on the general budget in Algeria, as well as to know the financial policy mechanism used to deal with an economic situation that requires an increase in spending in light of a circumstance characterized by a decline in revenues. This study concluded that the measures taken within the framework of financial policy in Algeria to deal with the crisis had a negative impact on the general budget, as public revenues declined in light of the government's decisions related to tax exemption and postponement of tax collection, which coincided with a decrease in oil revenues due to the collapse of oil prices in The repercussions of the Covid-19 crisis, in light of the increase in public expenditures to contain the crisis, which resulted in the inability of public revenues to cover public expenditures, thus increasing Algeria's general budget deficit.

Keywords: Coronavirus (Covid-19), fiscal policy, budget deficit, Algeria.

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية حادة على غرار الأزمات السابقة، جراء جائحة كورونا (كوفيد19) التي كانت في بدايتها أزمة صحية ولكن امتدت تداعياتها لتمس الجانب الاقتصادي محدثة بذلك موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي بمختلف دوله سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء.

و على عكس الأزمات الاقتصادية السابقة فقد قوبل ظهور جائحة كورونا باستجابة كبيرة على صعيد السياسات الاقتصادية، يمكن القول أنها كللت بالنجاح اذا ما نظر اليها من الجانب الصحي أو الاجتماعي، و لكن اذا ما نظر اليها من الجانب الاقتصادي فقد كان لها تأثير كبير على العديد من الاقتصاديات.

و لم تكن الجزائر بمنأى عن ذلك، اذ شهدت أوضاع اقتصادية صعبة خاصة فيما يتعلق بموازنتها العامة و يرجع ذلك بدرجة أولى الى اعتمادها الرئيسي على الإيرادات النفطية التي تمثل الجزء الأكبر من إيراداتها و التي بدورها شهدت انخفاضا كبيرا جراء تهاوي أسعار النفط جراء تداعيات أزمة كورونا، مما انعكس سلبا على الموازنة العامة للدولة الجزائرية و اضطرها الى اتخاذ جملة من الإجراءات لاحتواء الوضع القائم من جميع جوانبه.

انطلاقا مما سبق تقديمه يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف ساهمت السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل تداعيات كوفيد 19 على أسعار النفط؟.

الى جانب التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة؟.
- كيف أثرت جائحة كورونا على أسعار النفط؟.
- كيف أثرت أسعار النفط في ظل تداعيات كورونا على رصيد الموازنة العامة في الجزائر؟.
- ما هي أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لاحتواء آثار الأزمة في اطار المالية العامة؟.

من خلال التساؤل الرئيسي و الأسئلة الفرعية السابقة، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تعمل السياسة المالية على علاج عجز الموازنة من خلال اتباع جملة من الإجراءات تعمل على خفض النفقات و زيادة الإيرادات بشكل الذي يقلص حجم عجز الموازنة العامة.
- أثرت أزمة كورونا بشكل جد سلبي على أسعار النفط جراء التدابير الاحترازية التي أدت الى انهيار أسعاره.
- أدى تراجع الإيرادات النفطية الناتج عن تراجع أسعار النفط في ظل جائحة كورونا الى زيادة عجز الموازنة العامة للجزائر.
- اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات لاحتواء الأزمة بما يضمن تخفيف عجز الموازنة من خلال اتباع سياسة تقشفية لتخفيض الانفاق و العمل على توفير المزيد من الإيرادات العامة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على انعكاسات الأزمة الصحية (كوفيد19) على الموازنة العامة للجزائر في ظل وضع اضطرت فيه الدولة الجزائرية الى التوسع في انفاقها العام في وقت اضطرت فيه لاتخاذ جملة من الإجراءات لاحتواء الازمة الصحية كان لها انعكاس سلبي خفض من إيراداتها الضريبية تزامنا مع تراجع أسعار النفط ومن ثمة الإيرادات النفطية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تأثير الأزمة الصحية على الموازنة العامة للجزائر خاصة في ظل تأثيراها على أسعار النفط، وكذا التعرف على الآليات و الاجراءات التي اتبعتها الحكومة لاحتواء آثارها علاج عجز الموازنة العامة للجزائر.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف و الالمام بمتغيرات الدراسة، و المنهج التحليلي تحليل البيانات و توضيح العلاقة بين المتغيرات للإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات.

هيكل الدراسة: قسمت الدراسة الى محورين رئيسيين كمايلي:

المحور الأول: آلية السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة.

أولا-السياسة المالية.

ثانيا: عجز الموازنة العامة.

ثالثا: آلية السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة.

المحور الثاني: السياسة المالية ودورها في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل تداعيات كورونا على أسعار النفط.

أولا: تحليل تطور الانفاق العام بشقيه (التسيير/ التجهيز) في الجزائر في ظل كوفيد 19.

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة في ظل تداعيات كوفيد 19 على أسعار النفط.

ثالثا: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في ظل تداعيات كوفيد 19 على أسعار النفط.

رابعا: الإجراءات المتخذة من الحكومة لتغطية انعكاسات جائحة كورونا والتقليل من آثارها في اطار المالية العامة.

المحور الأول: آلية السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة.

كون أن السياسة المالية بمختلف أدواتها تعتبر من بين أهم الآليات التي تعتمدها الدولة في علاج عجز الموازنة، فانه من الضروري التطرق في هذا المحور الى أهم الجوانب النظرية المرتبطة بكل من السياسة المالية وعجز الموازنة و من ثمة العروج الى آلية السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة.

أولا-السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها برنامج تخططه الدولة و تنفذه مستخدمه مصادرها الارادية و برامجها الانفاقية، لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي تحقيقا لأهداف المجتمع (مختاري، 2011، صفحة 135).كما تعرف أيضا على أنها "استخدام لأدوات المالية العامة من برامج الانفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة و الاستثمار لتحقيق آثار مرغوبة". (داود، 2013، صفحة 164)

و بالتالي يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مختلف الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، باستخدام مختلف وسائلها المالية من ضرائب و رسوم، نفقات عامة وقروض للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. و هناك نوعين من السياسة المالية التي تلجأ الدولة اليها لمعالجة الأوضاع الاختلالية، و هي اما سياسة مالية توسعية أو انكماشية حسب الوضع الاقتصادي القائم من خلال جملة من الآليات موضحة كمايلي: (بوحفص، 2015، الصفحات 128-129)

1-السياسة المالية التوسعية (التمويل بالفائض): تعتمد الحكومة على السياسة المالية التوسعية لكي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي، و في العادة تلجأ الدولة لهذا النوع من السياسات في حالات الاختلال الاقتصادي باتباع الآليات التالية:

- **التوسع في الانفاق:** من خلال زيادة النفقات على المشارع العامة والمرافق الخدمية و كذا النفقات التحويلية و الإعانات الحكومية مما يزيد من مقدرة الأفراد على الانفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من حجم العمالة.
- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة قبل موعد استحقاقها:** فتحل النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها و يزيد من مقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.
- **تخفيض الإيرادات الضريبية:** الذي بدوره يزيد من صافي الدخل الفردي مما يزيد من الانفاق الاستهلاكي- شرط أن يرتبط هذا التخفيض في الضرائب بزيادة في الانفاق-.

2-السياسة المالية الانكماشية (التمويل بالعجز): يتم تطبيق ها النوع من السياسات بآليات معاكسة تماما للآليات التي يتم تطبيقها في السياسة المالية التوسعية، اذ تعمد الدولة الى زيادة إيراداتها العامة بغية امتصاص القوة الشرائية للأفراد ، التوسع في اصدار القروض العامة سواء بصفة اختيارية أو جبرية أو الحد من الائتمان المصرفي للتأثير على كمية النقود المعروضة، سعر الفائدة ومن ثمة الاستثمار.

ثانيا: عجز الموازنة العامة.

تعرف الموازنة العامة على أنها نجد أنها هي البرنامج المالي المخطط من قبل الحكومة للسنة المالية المقبلة، بغية تحقيق أهداف محددة في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. (توام، 2022، صفحة 291) وفي تعريف آخر تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة، يعبر عن برنامج العمل المزمع تنفيذه من قبل الحكومة خلال السنة المقبلة

تحقيقا لأهداف المجتمع (سميسم، 2010، صفحة 29). و بالتالي فان الموازنة العامة تكون في حالة توازن اذا ما تساوت النفقات العامة مع الإيرادات العامة، وفي حالة اختلال اذا ما كانت دون ذلك فتكون في حالة عجز اذا زادت نفقاتها عن إيراداتها و في حالة فائض اذا حدث العكس.

ومنه يمكن **تعريف عجز الموازنة العامة على أنه: الحالة التي تعجز فيها الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة فينتج عن ذلك رصيد موازنة سلبي**، و يمكن التمييز بين عدة أنواع للعجز الموازني أهمها: (عبد المعطي، 2016، الصفحات 62-67)

العجز الجاري و الرأسمالي و الكلي: فالأول ينتج عن عدم كفاية الإيرادات الجارية لتغطية النفقات الجارية، أما الثاني فيعني عدم كفاية الإيرادات الرأسمالية لتغطية النفقات الرأسمالية. في حين أن العجز الكلي يشمل كل من العجز الرأسمالي و العجز الجاري فلا تكفي الإيرادات الجارية لتغطية النفقات الجارية و لا تكفي الإيرادات الرأسمالية لتغطية النفقات الرأسمالية.

العجز المخطط (المقدر/ المقصود) والعجز الفعلي: يكون العجز مخطط اذا ما تم بضفة مقصودة فتزيد النفقات العامة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة في تحديده و يظهر عند اعداد الموازنة العامة على عكس العجز الفعلي فلا يحدث بصفة مقصودة ولا يهر عند اعداد الموازنة ولكن يظهر في الحساب الختامي.

العجز الشامل و الأساسي (بلا فوائد): العجز الشامل هو العجز الذي يتم تمويله بالاقتراض نظرا للمساواة بين مجموع إيرادات الحكومة و القطاع العام بمجموع نفقات جميع الكيانات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة. في حين أن العجز الأساسي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية لأنها نتيجة عجز سابق و ليست نتيجة تصرفات جارية

العجز الهيكلي و العجز المؤقت والعجز الصافي: ان العجز الهيكلي يظهر عندما تعجز الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح العجز بذلك دائما، أما المؤقت هو الذي يزيل أثر العوامل الطارئة و المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة. أما الثاني فهو العجز الي يتم حسابه بعد استنفاذ كل مصادر التمويل الممكنة للعجز الكلي داخليا وخارجيا فيتم تمويله باللجوء للجهاز المصرفي(اصدار سندات الخزينة/ السحب على المكشوف)

بالإضافة للعجز التشغيلي والعجز المحاسبي: فالعجز التشغيلي ينتج عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منه الجزء الي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم، في حين أن العجز المحاسبي فينتج عن خطأ فني أو حسابي عند تقدير عناصر الميزانية.

و الجدير بالذكر أن عجز الموازنة يرجع لسببين رئيسيين هما انخفاض الإيرادات العامة و زيادة النفقات العامة، أو وقوع كلتا الحالتين معا. و الشكل التالي يوضح العوامل المؤدية لهذه الحالة:

الشكل رقم 01: أسباب عجز الموازنة العامة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على(حليمي، 2018، الصفحات 40-41)

ثالثا: آلية السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة.

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات التي تتبعها الدولة لعلاج عجز الموازنة العامة والعمل على توازنها من خلال

تخفيض النفقات العامة أو ترشيدها أو الزيادة في الإيرادات العامة سواء عن طريق الاقتراض، الزيادة في الضرائب أو الإصدار النقدي الجديد.

1- **دور الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة العامة:** هناك العديد من الطرق التي تلجأ لها الحكومة لزيادة إيراداتها بما يضمن لها سد العجز في الموازنة العامة وذلك اما عن طريق: (كزيز، 2018، الصفحات 110-111)

- **الاقتراض** من قبل: **البنك المركزي** (التوسيع من الائتمان المقدم للحكومة) ،من **البنوك التجارية** عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية أو الاقتراض من قبل القطاع الخاص من خلال بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص – و يسمى هذا النوع من الاقتراض بالاقتراض الداخلي أو المحلي- كما يمكن للحكومة الاقتراض من **المؤسسات المالية الدولية** (صندوق النقد الدولي / البنك الدولي) – ويسمى هذا النوع بالاقتراض الخارجي-.
- **الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي):**و ذلك بتحويل رقم العجز في الموازنة الى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، الا أن هذه الآلية في العلاج تتطلب مرونة الجهاز الإنتاجي بالإضافة الى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة مع مراعاة أن يتم الإصدار وفق دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي و الا سوف يؤدي الى آثار تضخمية سلبية.

كما يمكن زيادة الايرادات من خلال زيادة **الضرائب**، فتلجأ الحكومة الى اصلاح النظام الضريبي بما يضمن **زيادة الأوعية الضريبية و معدلات الضرائب.**

2- **دور النفقات العامة في علاج عجز الموازنة العامة:** تلجأ الحكومة الى التأثير على النفقات العامة بغية سد العجز في الموازنة العامة، و ذلك اما بتخفيض النفقات العامة أو ترشيدها كمايلي: (دردوري، 2013، الصفحات 107-111)

- **تخفيض الانفاق:** يتم تخفيض الانفاق بشقيه الجاري (التسييري) و الاستثماري عن طريق جملة من السياسات أهمها: تخفيض الأجور بوضع حد أقصى لها مع تجميد العلاوات بالإضافة الى الغاء الوظائف الشاغرة و والمؤقتة و توقيف التوظيف الجديد، التخلص من الدعم الاقتصادي من خلال التخلص من وحدات القطاع العام التي تحقق خسارة رغم الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدولة لها، الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة و التي تمثل جزء كبير من الانفاق العام و فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف عن طريق الغاء التزامها بتوظيف خريجي الجامعات و المعاهد الجدد مما يفتح المجال لنشاط سوق العمل و يخفف الضغط على الميزانية، امتناع الدولة عن المشاريع الاستثمارية في المجالات التي تتنافس فيها مع القطاع الخاص و توجهها نحو تلك المكملة للقطاع الخاص.
- **ترشيد الانفاق العام و إعادة ترتيب أولوياته:** فالمقصود بترشيد الانفاق العام زيادة الكفاءة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض، و يتم ذلك من خلال تحقيق فائض في الانفاق الجاري يوجه للإنفاق الاستثماري من خلال العمل على جعل الإيرادات الجارية أكبر من الانفاق الجاري أو على الأقل مساوية له ها من جهة، و من جهة أخرى لابد أن يتعدى معدل نمو الانفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و لا يمكن أن يتم هذين النتيجتين الا من خلال وضع برنامج دقيق للتقشف. أما بالنسبة لإعادة ترتيب الأولويات فيرتكز على المشاريع الاستثمارية فلابد من التركيز على المشاريع الهامة التي لا تقبل التأجيل و تأجيل الغير ضرورية.

المحور الثاني: السياسة المالية ودورها في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل تداعيات كورونا على أسعار النفط.

في ظل تداعيات كوفيد 19 على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كان لتداعياته على أسعار النفط تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة الجزائرية و ذلك نظرا لطبيعة هيكل إيراداتها، و فيما يلي تحليل لأهم التطورات التي شهدتها مختلف متغيرات الموازنة العامة جراء ذلك:

أولا: تحليل تطور الانفاق العام بشقيه (التسيير/ التجهيز) في الجزائر في ظل كوفيد 19.

يمكن توضيح أهم التطورات التي شهدتها النفقات العامة بشقيها في ظل تقلبات أسعار النفط جراء أزمة كوفيد19 كمايلي انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم01: تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 2019-2022.

الوحدة: مليارد ج.

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2019	7741.3	4895.2	2846.1
2020	6902.9	5009.3	1893.5
2021	7436.1	5479.7	1956.4
2022	9660.0	7573.7	2086.3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على(بنك الجزائر، 2023، صفحة 120)

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة شهدت انخفاضا خلال سنة 2020 و يرجع ذلك للانخفاض الذي سجلته نفقات التجهيز نظرا لانخفاض حجم المشاريع التنموية و اتخاذ مجلس الوزراء القرار بتجميد أو تأجيل المشاريع ذات الأهمية المنخفضة، على الرغم من الارتفاع الذي سجلته نفقات التسيير و التي قدرت ب 5009.3 مليار دج خلال 2020بعدما كانت تقدر ب 4895.2 مليار دج و التي واصلت الارتفاع الى غاية 2022 لتبلغ 7573.7 مليار دج، وذلك نتيجة الارتفاع في نفقات التسيير للقطاع الصحي الخاصة بتغطية النفقات الغير قابلة للتقلص كالنفقات الخاصة بتعزيز نشاطات الوقاية من الفيروس و الخدمات الصحية المقدمة للمصابين .....الخ. بالإضافة الى المخصصات المالية الكبيرة التي خصصتها الجزائر لمواجهة الكوفيد و التي قدرت ب 65.5 مليار دج من بينها: (حوميمد، 2022، الصفحات 175-176)

- 12.64 مليار دج وجهت للقطاع الصحي.
- 24.39 مليار دج حددت كعلاوات استثنائية للموظفين الذين تم تعبئتهم لمواجهة جائحة كوفيد 19 (16.5 مليار دج لموظفي قطاع الصحة، 7.75 مليار دج لوزارة المالية والداخلية).
- 271 مليون دج للتعاون الدولي.
- 258 مليون دج لصندوق التدخل -كوفيد- افريقيا.

لتعاود بعدها الارتفاع خلال الفترة 2021-2022 مسجلة أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة و التي تقدر ب 9660.0 مليار دج خلال 2022 نظرا للارتفاع الذي سجلته كل نفقات التسيير و التجهيز و التي قدرت ب 7573.7 مليار دج، 2086.3 مليار دج على التوالي ترجع هذه الزيادة بنسبة 94 بالمئة الى الزيادة في نفقات التسيير -نتيجة ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 67 بالمئة التي مثلت نسبة 41.4 من اجمالي نفقات الميزانية خلال 2022- و كذا الزيادة في نفقات التجهيز التي أخذت هي الأخرى منحى تصاعدي -يرجع بدرجة كبيرة الى الزيادة في النفقات الموجهة لقطاع الطاقة و المناجم بنسبة 90.9 بالمئة ثم يليها كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعة والري بنسب أقل-. (بنك الجزائر، 2023، صفحة 100) و الذي يرجع بشكل رئيسي للتحسن الذي شهدته السوق النفطية سواء من حيث الأسعار او الكميات المنتجة والمصدرة بفضل تحسن الوضعية الصحية و رفع تدابير الاغلاق الاحترازية.

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة في ظل تداعيات كوفيد 19 على أسعار النفط.

يمكن توضيح أهم التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة بشقيها في ظل تقلبات أسعار النفط جراء أزمة كوفيد19 كما يلي انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم02: تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2019-2022.

الوحدة: مليارد ج.

السنوات	الإيرادت الكلية	الإيرادات خارج المحروقات	إيرادات المحروقات	أسعار النفط
2019	6601.6	3933.1	2668.5	64.4
2020	5640.9	3719.4	1921.6	42.1
2021	6597.5	3981.9	2609.2	72.7
2022	9467.3	3809.6	5657.7	103.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2023، صفحة 119)

شهدت الإيرادات الكلية انخفاضا خلال سنة 2020 حيث بلغت 5640.9 مليار دج بعد أن كانت تقدر ب 6601.6 مليار دج و يرجع ذلك للانخفاض الذي شهدته إيرادات النفطية بدرجة أولى التي انخفضت الى 1921.6 مليار دج خلال 2020

بعدما كانت تقدر ب 2668.5 مليار دج خلال سنة 2019 - بسبب التراجع الذي سجلته أسعار النفط التي انخفضت الى 42.1 دولار/ البرميل بعد ما كانت تقدر ب 64.4 دولار/ للبرميل جراء تداعيات الأزمة الصحية وما نتج عنها من انخفاض في الطلب في سوق الطاقة الدولية هذا من جهة، و من جهة أخرى التزام الجزائر بخفض الكميات المنتجة من النفط في اطار اتفاق الأوبك و السعي للحفاظ على استقرار أسعار النفط الدولية في ظل زيادة المعروض النفطي العالمي-. و بدرجة أقل الانخفاض في الإيرادات خارج المحروقات حيث انخفضت الى 3719.4 مليار دج خلال سنة 2020 بعد ما كانت تقدر ب 3933.1 مليار دج خلال سنة 2019 و يرجع ذلك لجملة الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في ظل كوفيد 19 و المتمثلة في القرارات تأجيل سداد الالتزامات الضريبية، انخفاض الضرائب على السلع و الخدمات بسبب تراجع نشاط الاستهلاك و تراجع حركة التجارة الخارجية، الإعفاءات من الرسوم الحكومية، تعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة و تجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات و الأرباح مع تسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب (بشكيط، 2022، صفحة 132.135)

لتعاود بعدها الإيرادات الكلية الارتفاع خلال الفترة 2021-2022 مسجلة زيادة معتبرة قدر ب 2869.8 مليار دج على الرغم من التذبذب في الإيرادات خارج المحروقات. و يعزى هذا التحسن في الإيرادات الكلية الى الارتفاع الكبير في إيرادات المحروقات التي بلغت 5657.7 مليار دج خلال 2022 بعدما كانت تقدر ب 2609.2 مليار دج نتيجة الارتفاع في أسعار النفط و التي سجلت أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2022 والتي قدرت ب 103.7 دولار / البرميل بفضل زيادة الطلب على النفط في السوق العالمية للطاقة جراء انخفاض تأثير كوفيد 19 و الرفع من تدابير الاغلاق و الحجر الصحي.

ان الارتباط الكبير بين الإيرادات النفطية و الإيرادات الكلية للميزانية يوضح الى حد بعيد درجة تأثر إيرادات الميزانية بالتقلبات في أسعار النفط، و هو ما يفرض علينا ضرورة تتبع تطور أسعار هذا الأخير خاصة في ظل ارتباط تحديده بمتغيرات خارجية تتعلق بالطلب و العرض في السوق الدولية و مختلف المتغيرات المؤثرة عليهما. و الشكل التالي يوضح لنا تطور أسعار النفط في ظل حدة جائحة كورونا – كوفيد19-:

الجدول رقم03: تطور أسعار النفط في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19).

الوحدة: دولار/ البرميل

السنوات	سعر النفط
2019	64.4
2020	42.1
2021	72.7
2022	103.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2023، صفحة 128)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أسعار النفط شهدت انخفاضا حادا خلال سنة 2020 مسجلة ما يقدر ب 42.1دولار / البرميل حيث بلغت أدنى مستوى لها شهر أفريل 2020 نتيجة الارتفاع الكبير في عدد الإصابات بكوفيد 19 مما اضطر مختلف دول العالم الى اعلان عن عمليات الاغلاق و انعكاس ذلك على مستوى الطلب النفطي في السوق العالمية و الذي سجل بدوره تراجعا كبيرا هذا من جهة، ومن جهة أخرى انهيار المفاوضات ما بين الأوبك و حلفاءها بعد رفض اقتراح الأوبك بخفض 1.5 مليون برميل من الإنتاج يوميا بحيث تتولى الأوبك خفض 1 مليون برمين في حين تتولى روسيا خفض نصف مليون برميل، فرفضت روسيا ذلك فقامت الأوبك برفع الإنتاج بما يقدر ب 12.3 مليون برميل يوميا كرد عليها و أضافت الى ذلك خصومات غير مسبوقة وصلت الى 20بالمئة في الأسواق الرئيسية فانهارت بذلك الأسعار (حموزروقي، 2021، صفحة 258).

و لكن سرعان ما عادت أسعار النفط للتحسن حيث بلغت ما يقدر ب 72.7 دولار / للبرميل خلال 2021 بعد اعلان الأوبك التمديد لاتفاقية خفض الإنتاج و المتزامن مع اعلان كل من شركتي "فايزر" و "مودرنا" الأمريكيتين وجامعة أكسفورد البريطانية لقاحات مضادة لكوفيد 19 وتخفيف من تدابير الاغلاق لمواجهة كورونا بالفتح التدريجي للاقتصاديات مما أدى الى تحسن مستويات الطلب فسجلت بذلك أسعار النفط أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة المقدر ب 103.7 دولار/ البرميل سنة 2022 دون اهمال الدور الذي لعبته الأزمة الروسية الأوكرانية في تعزيز الاتجاه التصاعدي للأسعار، و كذا الدور الذي لعبه قرار الأوبك بالاستمرار خفض الإنتاج الذي وصل الى مليوني برميل يوميا و الذي عقبته روسيا بتمديد

خفض انتاجها هي الأخرى ب 500ألف برميل يوميا الدور الذي لعبه في كبح العرض النفطي.

ثالثا: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في ظل تداعيات كوفيد 19 على أسعار النفط.

بعد التطرق للتطورات التي شهدتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة لابد من العروج الى تأثير هذه التطورات على الرصيد الكلي للموازنة العامة كمايلي:

الجدول رقم04: تطور رصيد الموازنة العامة و أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2019-2022.

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الموازنة	أسعار النفط
2019	-1139.769	64.4
2020	-1261.9	42.1
2021	-838.5	72.7
2022	-192.7	103.7

المصدر: من عداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2023، صفحة 118).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد الموازنة العامة قد سجل عجزا طيلة فترة الدراسة و قد ساهمت أزمة كوفيد 19 في الارتفاع من حجم هذا العجز حيث ارتفع العجز في الميزانية من 1139.769 مليار دج خلال 2019 ليبلغ 1261.9مليار دج خلال 2020، و ذلك نتيجة الانخفاض في إيرادات الميزانية خاصة إيرادات المحروقات بسبب التهاوي الذي شهدته أسعار النفط بدرجة أولى و إيرادات خارج المحروقات بدرجة أقل، بالمقابل الارتفاع الكبير الذي سجلته نفقات التسيير لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19 و قد خص هذا الارتفاع نفقات المستخدمين، معاشات المجاهدين و التحويلات الجارية بالإضافة الى فوائد الدين العام و النفقات على المواد و الامدادات اللذان مثلا النسبة الأكبر من هذه التغيرات بنسب تقدر ب50.7 بالمئة و 49.4 بالمئة على التوالي (بنك الجزائر، 2021، الصفحات 71-72)و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم05: التطور في نسبة التغير نفقات التسيير في الجزائر خلال سنتي 2019-2020.

الوحدة: بالمئة

النفقات التسيير	نسبة التغير
نفقات المستخدمين	0.8
معاشات المجاهدين	5.6
المواد و الامدادات	-49.4
التحويلات الجارية منها:	6.6
دعم للمستشفيات	6.9
دعم EPA	-6.5
فوائد الدين العام	50.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على(بنك الجزائر، 2021، صفحة 72) .

و لكن سرعان ما انخفض العجز في رصيد الموازنة ليبلغ 838.5مليار دج، 192.7مليار دج خلال الفترة 2021-2022 على التوالي مسجلة بذلك تراجعا في العجز المالي يقدر ب 77بالمئة في ظرف سنة واحدة رغم الارتفاع الذي سجلته النفقات العامة مع التذبذب في الإيرادات خارج المحروقات، و يعزى هذا التحسن الى الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط و ما نتج عنه من تحسن ملحوظ في إيرادات المحروقات بالإضافة مساهمة أرباح بنك الجزائر بنسبة 5.2 بالمئة من اجمالي النفقات العمومية معوضا بذلك التذبذب الحاصل في الإيرادات خارج المحروقات. (بنك الجزائر، 2023، صفحة 104)

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أن أزمة كورونا كان لها تأثير كبير في زيادة حجم عجز الموازنة العامة من خلال تأثيرها على الموازنة العامة بشقيها، حيث ارتفع حجم النفقات خاصة المتعلقة بالتسيير و التي وجهت لإيقاف انتشار الفيروس و مواجهة تداعيات الأزمة على مختلف القطاعات والفئات، في حين شهدت الإيرادات العامة انخفاض نتيجة ارتباط جزء كبير منها بالتغيرات في أسعار النفط (إيرادات المحروقات) و التي شهدت بدورها تدني كبير جراء التدابير المتخذة للحد من آثار كوفيد19 أما الجزء المتبقي من الإيرادات (الإيرادات خارج المحروقات)فقد انخفض نتيجة الإجراءات التي اتخذها الدولة في اطار جائحة كورونا و التي تم ذكرها سابقا و المتعلقة بشكل رئيسي بالتأخر في تحصيل الضرائب.

رابعا: الإجراءات المتخذة من الحكومة لتغطية انعكاسات جائحة كورونا والتقليل من آثارها في اطار المالية العامة.

عمدت الحكومة الجزائرية الى اتخاذ جملة من الإجراءات بغية تخفيف الضغط على الموازنة العامة أهمها: (بشكيط، 2022، الصفحات 141-142)

- اعلان السلطات تأجيل الانطلاق في المشاريع المسجلة و قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها باستثناء الضرورية منها.
- اعلان السلطات نيتها في تخفيض الانفاق الجاري بنسبة 30 بالمئة، مع الحفاظ على مستوى الأجور و حماية الانفاق على الصحة و التعليم.
- تخصيص مبلغ 70مليار دج في اطار قانون المالية التكميلي موجه للتخفيف من الآثار الصحية الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا.
- تقديم منح مساعدة مالية لأصحاب المهن المتضررين من الجائحة كتعويض لفترة الحجر الصحي ، قدرت ب 30ألف دينار جزائري لمدة 3 أشهر بعد القيام لمدة 4 أشهر ماضية حيث لا تخضع هذه المساعدة للضريبة ولا اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- إعادة النظر في الوعاء الضريبي و قواعد تحصيله و التي من بينها تأجيل مواعيد الإعلان ومواعيد الدفع بالنسبة لضرائب دخل الأفراد والمؤسسات باستثناء الشركات الكبرى.
- تخفيف المواعيد التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذة من قبل القطاع الخاص، و تعليق العقوبات المتعلقة بالتأخر في انجاز المشروعات العامة.
- تحيين متابعة ديون البنوك و تحصيلها تحت رقابة البنك المركزي.
- ضمان استدامة الخزينة العمومية عن طريق ضمان التوازنات المالية لحسابات الدولة.
- الإعلان عن تخفيض فاتورة الاستيراد الحكومي ب 10مليار دولار.
- تكليف سوناطراك بالتخفيف من أعباء الاستغلال و النفقات الاستثمارية بما يقدر ب7 مليار دولار للحفاظ على احتياطي الصرف.

الخاتمة: تسبب جائحة كورونا بتداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة الجزائرية، اذ اختلت كل التقديرات التي بنيت عليها الموازنة العامة نظرا للإجراءات المالية الغير مسبوقة التي اتخذتها الحكومة لاحتواء انعكاسات الأزمة الصحية و التي تضمن توسع انفاقي كبير لمواجهة الآثار التي خلفتها قابله انخفاض في جانب الإيرادات جراء انهيار أسعار النفط من جهة و التخفيضات الضريبية المؤقتة من جهة أخرى كل هذا كان له دور كبير في ارتفاع عجز الموازنة. و هو ما وضع الحكومة في وضع حرج يتعذر عليها فيه اتباع سياسة تقشفية أو التوسع في فرض الضرائب للتخفيف في عجز الموازنة، فكان لا بد من أن تتغير تقديرات الموازنة العامة بما يلائم مع الوضع القائم.

و قد حاولت هذه الدراسة توضيح مختلف انعكاسات الأزمة الصحية على الموازنة العامة انطلاقا من تأثيرها على المداخيل النفطية باعتبارها المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة و من ثمة تأثيرها على الإيرادات الضريبية و النفقات العامة جراء الإجراءات الحكومية المتبعة، و كذا توضيح أهم الإجراءات الحكومية المتخذة في اطار المالية العامة، و قد **توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:**

- من أهم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أي حكومة لعلاج عجز الموازنة العامة اتباع سياسة مالية تعتمد على التقشف في الانفاق العام و اصلاح النظام الضريبي بما يضمن خفض النفقات و زيادة حجم الإيرادات و هذا ما من شأنه أن يخفض من عجز الموازنة العامة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- كان لجائحة كوفيد 19 تأثير جد سلبي على أسعار النفط نتيجة إجراءات الغلق التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، و التي أدت الى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية مما أثر بدوره على الطلب على النفط في السوق الدولية وأدى الى انهيار أسعاره، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- للإيرادات النفطية تأثير كبير على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، كون أنها تمثل أكثر من 95 بالمئة من اجمالي إيرادات الميزانية و بالتالي فان تراجع هذه الأخيرة جراء انهيار أسعار النفط في ظل تراجع الإيرادات الضريبية نتيجة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدولة، جعل الإيرادات غير قادرة على تغطية جزء كبير من النفقات العامة التي شهدت تزايدا كبيرا

لاحتواء الأزمة انعكس بشكل جد سلبي على العجز في الموازنة العامة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

- ان جملة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في ظل كوفيد19 شكلت عجزا مفرط لا مفر منه ، خاصة في ظل تراجع إيرادات الحكومة و زيادة نفقاتها بما تطلبه الوضع القائم و تزامنه مع انهيار أسعار النفط مما زاد من عجز الموازنة، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الأخيرة.**

التوصيات:

- ضرورة التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، و التوجه نحو التنويع الاقتصادي كآلية تضمن تنويع إيرادات الدولة الجزائرية و استدامتها.
- لا بد من اتخاذ جملة من الإصلاحات تضمن ترشيد النفقات العامة و زيادة الإيرادات خارج قطاع المحروقات في ظل مثل هذه الأزمات بما من شأنه ان يخفف عجز الميزانية و يحتوي الوضع القائم على حد سواء.
- ضرورة وضع جملة من التدابير الاحترازية التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية لانتقال الأزمات ما بين القطاعات، مع ضرورة إعطاء أهمية للدراسات الاستشرافية التي من شأنها تحديد القطاعات التي لها تأثير كبير على المالية العامة مستقبلا مع وضع التدابير الكفيلة باحتواء تأثيرها في حالة حدوث أزمات على مستواها.

- **قائمة المراجع:**

الكتب:

رشاد توام. (2022). **الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر.** المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

سعد الله داود. (2013). **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر - دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية-. الجزائر:** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

سلام سميسم. (2010). **السياسة المالية في التاريخ الاقتتصادي الاسلامي (دراسة لعصري صدر الاسلام و الدولة الأموية).** عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.

علاء ابراهيم عبد المعطي. (2016). **أدون وسندات الخزانة العامة دراسة مقارنة.** المنصورة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.

المقالات:

الشارف بن عطية سفيان ،حاكمي بوحفص. (30 9, 2015). **دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر.** مجلة دفاتر بوادكس(4)، الصفحات 123-142.

أمال حموزروقي. (30 6, 2021). **دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6(1)**، الصفحات 249-264.

هاني العسكري، براهيم حوميميد. (6, 2022). **الانفاق الصحي العام في الجزائر في ظل كوفيد 19- الو اقع و الآفاق-. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، 23(1)، الصفحات 163-180.

حميدةمختار، نسرين كزيز. (1 12, 2018). **ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2007-2017.** مجلة الابداع، 8(1)، الصفحات 108-126.

سهام بشكيط. (10 10, 2022). **الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19) على المالية العامة في الجزائر وسبل مواجهتها.** مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، 6(2)، الصفحات 126-148.

لحسن دردوري. (12 12, 2013). **عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي.** مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية(14)، الصفحات 103-120.

مصطفى مختاري. (1 10, 2011). **السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016.** مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - دراسات اقتصادية-، 25(2)، الصفحات 135-141.

التقارير:

بنك الجزائر. (2021). **التقرير السنوي 2020 " التطور الاقتصادي و النقدي".**

بنك الجزائر. (2023). ال**تقرير السنوي 2022 " التطور الاقتصادي و النقديللجزائر".**

بنك الجزائر. (2023). **التقرير السنوي 2022 "التطور الاقتصادي و النقدي".**